

صناعة النفط والغاز والاستخراجية والتحويلية في البلدان العربية:

أ. قشطولي كمال*

نتعرض في هذه الورقة إلى تفصيل واقع صناعة النفط والغاز العربيين من حيث الاحتياطيات والإنتاج والطلب والمبادلات التجارية، وكذلك إلى مسألة التكرير و الصناعات البتروكيمياوية.

أولا/القدرات النفطية العربية: الاحتياطيات والإنتاج

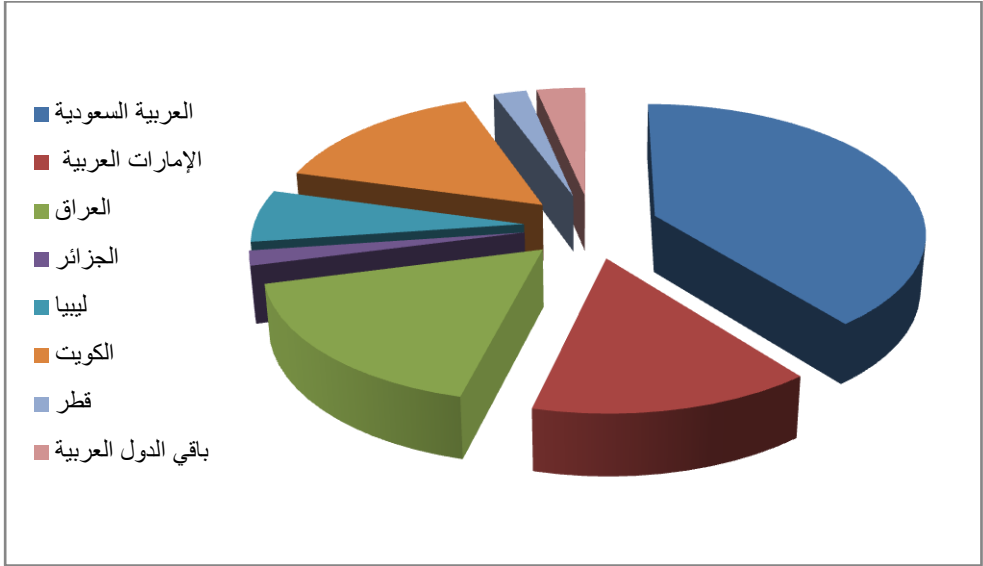
تمكنت البلدان العربية بفضل الجهود التي بذلتها والمبالغ التي استثمرتها خلال العقود الثلاثة الماضية في قطاع البترول والغاز الطبيعي من أن تضاعف حجم احتياطياتها النفطية من 353,4 مليار برميل في نهاية عام 1980 إلى 672,08 مليار برميل نهاية عام 2010، أي أن الإضافة الإجمالية على الاحتياطيات النفطية التي تحققت في البلدان العربية بلغت 318,68 مليار برميل.ذ

هكذا نجد أن احتياطيات النفط العربي ارتفعت من 53,2% من الاحتياطيات العالمية عام 1980 إلى 57,7% من الاحتياطيات العالمية عام 2010؛ والجدير بالذكر أن نسبة 92,58% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية لعام 2010 تركزت في خمس دول وهي السعودية التي استأثرت بحصة 39,32% من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 17,11%، والكويت بنسبة 15,1%، والإمارات بنسبة 14,55%، وليبيا بحصة 6,50% .

* — أستاذ مساعد قسم (أ)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03.

الشكل البياني رقم(01):

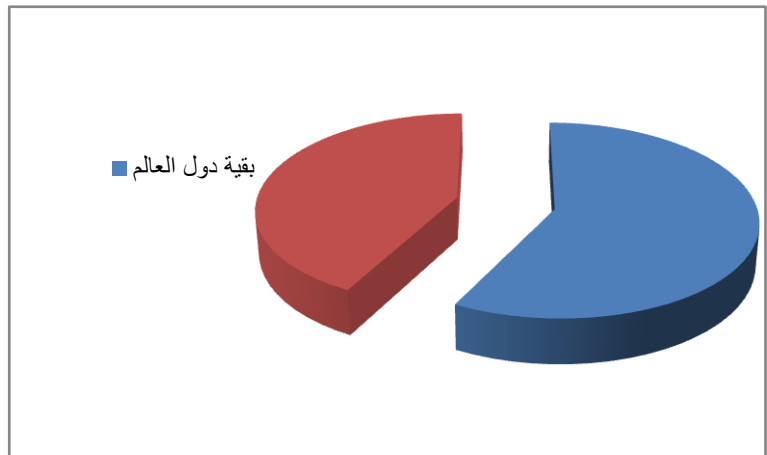
حصة البلدان العربية في الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم العربي عام 2010.



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير الأمين العام السنوي الخامس و الثلاثون لعام 2010 الصادر عن الأوبك.

الشكل البياني رقم(02):

حصة البلدان العربية في الإحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم عام 2010.



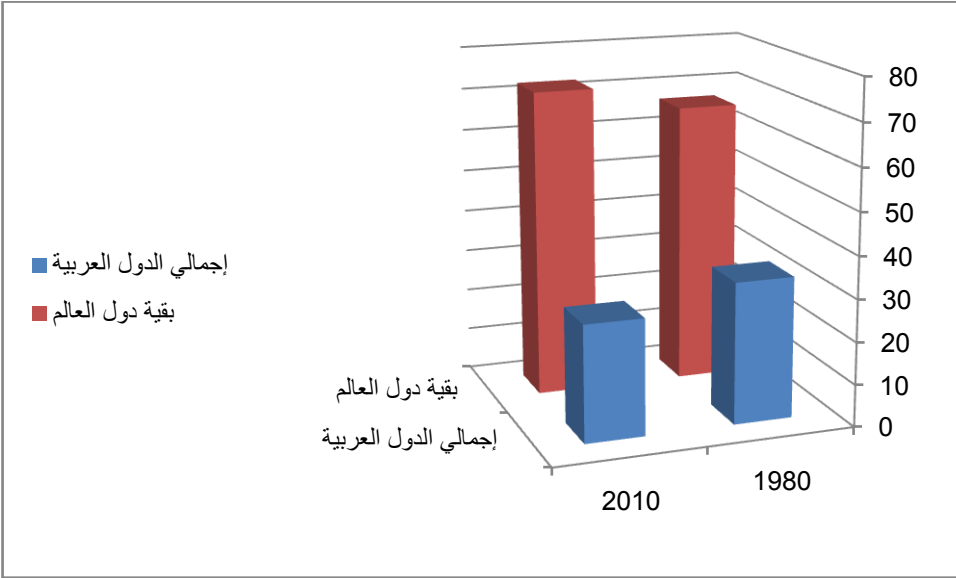
المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير الأمين العام السنوي الخامس و الثلاثون لعام 2010

الصادر عن الأوبك.

أما من ناحية إنتاج النفط الخام شهد إنتاج النفط في الدول العربية خلال الفترة 1980=2010 ارتفاعا بمعدل 0,46% سنويا، حيث ارتفع من حوالي 21 مليون برميل/يوم م في عام 1980 إلى 23,7 مليون برميل/يوم، وازداد إنتاج العالم من النفط الخام خلال الفترة نفسها بمعدل 1,32% سنويا حيث ارتفع من 62,9 مليون برميل/يوم عام 1980 إلى حوالي 86,2 مليون برمي ل/يوم؛ ويتضح من ذلك أن حصة البلدان العربية من إنتاج العالم من النفط قد تراجعت من 33% عام 1980 إلى 2010.

الشكل البياني رقم(03):

حصة الدول العربية من الإنتاج العالمي 1980-2010



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير الأمين العام السنوي الخامس و الثلاثون لعام 2010 الصادر عن الأوبك.

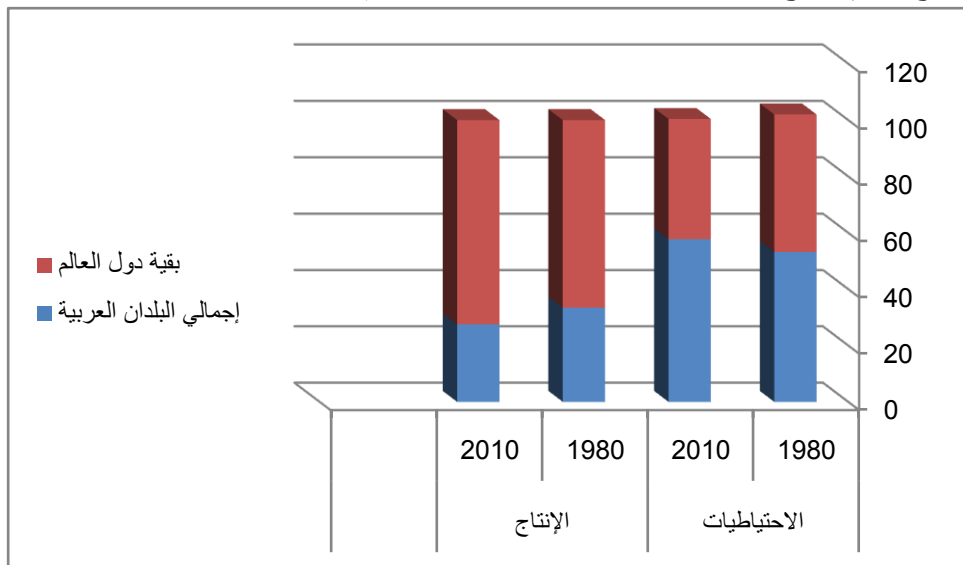
وبالنظر إلى الشكل البياني أدناه، نجد أن لدى البلدان العربية إمكانيات نفطية هائلة لزيادة طاقتها الإنتاجية الحالية والمستقبلية، و بالتالي القدرة على التأثير على الأسواق العالمية للنفط، نظرا لحجم الاحتياطات الضخمة المتوافرة لديها، أيضا نجد أن نسبة مساهمة الدول العربية من الإنتاج

العالمي للنفط الخام لا تتجاوز ثلث الإنتاج العالمي، في الوقت الذي تمتلك فيه أكثر من نصف الإحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة.

الشكل البياني رقم (04):

2010-1980

التوزيع النسبي لإنتاج واحتياطيات النفط العربية و بقية دول العالم



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير الأمين العام السنوي الخامس و الثلاثون لعام 2010 الصادر عن الأوبك.

إن ضخامة الهامش من الاحتياطيات النفطية للبلدان العربية من جهة، وبين مستويات الإنتاج فيها من جهة أخرى يضعنا أمام التساؤل حول المدى الذي ستمضي إليه البلدان العربية في زيادة طاقاتها الإنتاجية في ظل محاولة البلدان الصناعية المتقدمة على الحد من الواردات النفطية من البلدان العربية؟ ومدى توفر الموارد الرأسمالية والتكنولوجية لرفع مستوى قدرة البلدان العربية على الإنتاج والتصدير في المستقبل؟

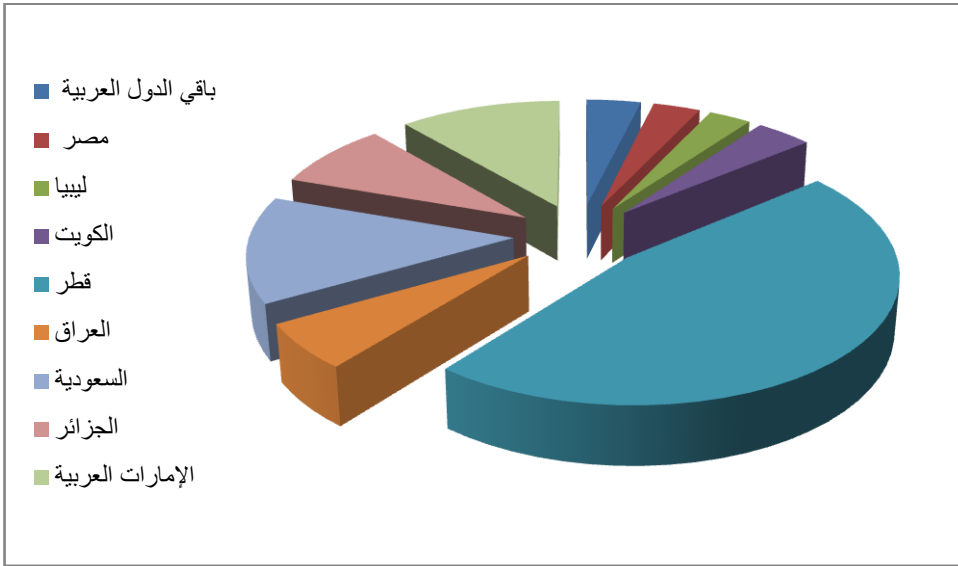
ثانياً-الغاز الطبيعي العربي:الاحتياطيات والإنتاج

نمت الاحتياطيات النفطية من الغاز الطبيعي في البلدان العربية أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 2010-1980 بمعدل سنوي زسطي 8,58%، إذ ارتفع حجم الاحتياطي عام 2010 حوالي 38 تريليون متر مكعب عن احتياطيات عام 1980، لتصل إلى 53,17%تريليون متر مكعب عام 2010، وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 30,3%

من الاحتياطيات العالمية، بعدما كانت نسبته تشكل 18,93% من الاحتياطي العالمي عام 1980؛ ويعود ارتفاع الاحتياطيات إلى تزايد الحاجة العالمية إلى الطاقة بوجه عام وتحسن تكنولوجيا الاستكشاف، ورغبة البلدان العربية والشركات الأجنبية بالإنفاق على عملية الاستكشاف لما يشكله الغاز من أهمية بالمقارنة مع الأنواع المختلفة من الطاقة، ختصة من زاوية تلوث البيئة، وارتفاع أسعار النفط.

الشكل البياني رقم (05):

حصة البلدان العربية في الاحتياطيات الغازية المؤكدة في العالم العربي عام 2010.



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير الأمين العام السنوي الخامس و الثلاثون لعام 2010 الصادر عن الأوبك.

ومن الشكل البياني أعلاه رقم (05) نجد أن نسبة 80,15% من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي لعام 2010 تركزت في أربع دول وهي قطر التي استأثرت بحصة 46,86% من إجمالي احتياطيات الدول العربية (14,21% من احتياطي العالم)، والسعودية بنسبة 13,60%، والإمارات بنسبة 11,30%، والجزائر بنسبة 8,38%.

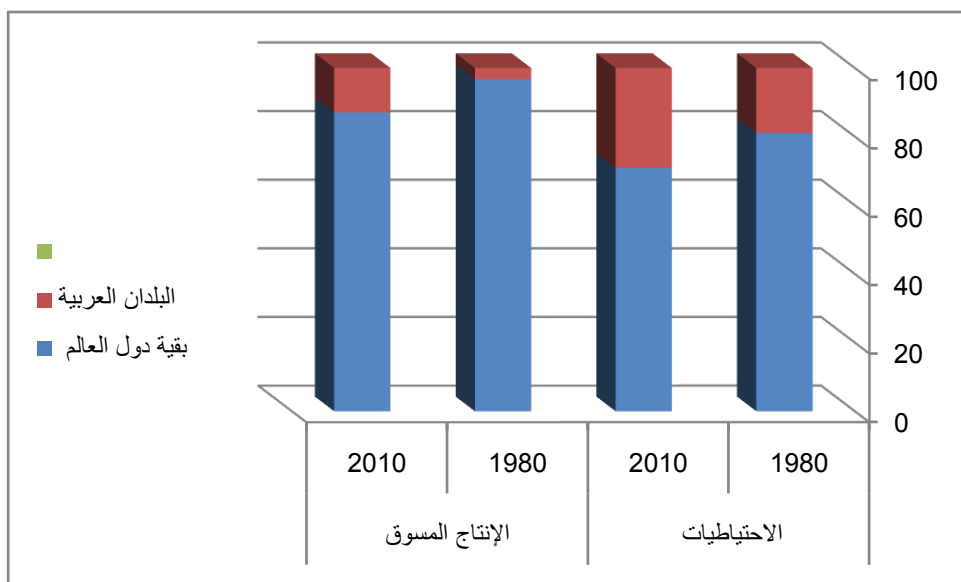
أما من حيث الإنتاج العربي للغاز الطبيعي فقد ازدادت مساهمة الدول العربية من إجمالي الإنتاج العالمي من 3,44% عام 1980 إلى 13,4% عام 2010؛ مما يدل على زيادة الإنتاج العربي وزيادة الاعتماد عليه غي تلبية الطلب العالمي المتصاعد على الغاز الطبيعي.

أما حجم الغاز الطبيعي المسوق عربيا فقد واصل ارتفاعه حيث ازدادت الكميات المسوقة منه لتصل إلى حوالي 385 مليار متر مكعب في عام 2010، بمعدل 25,69% وسطيا خلال الفترة 1980-2010، وشكلت حصة الدول العربية مجتمعة حوالي 12,95% في عام 2010 مقارنة بحصة 3.22% من إنتاج العالم من الغاز المسوق عام 1980، وتدل هذه البيانات على الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان العربية في مجال الغاز الطبيعي، سواء لتلبية الطلب المحلي أو السوق العالمية.

ومع ذلك نلاحظ الفارق الكبير بين حصة الدول العربية من احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي من جهة، وبين حصتها في الإنتاج العالمي منه، كما يبينه الشكل البياني أدناه:

الشكل البياني رقم (06):

التوزع النسبي لإنتاج الغاز المسوق عربيا واحتياطيات الغاز الطبيعي عربيا وعالميا 1980-2010:



ثالثا= الطلب العربي على الطاقة:

يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في حجم الطلب صعودا وانخفاضا، و يعبر عن هذا الارتباط بمرونة الطلب الداخلية أو بمعامل المرونة(*) .

وتلعب الأسعار دورا مهما في معادلة الطلب على الطاقة وخاصة أسعار المستهلك النهائي، فضلا عن عامل آخر هو معدل النمو السكاني؛ إضافة إلى عوامل أخرى ذات أبعاد غير اقتصادية مثل حالة الحرب أو التهديد بالحرب، وحالة عدم الاستقرار أو الشعور بالتهديد الأمني للبلد المعني. وفيما يتعلق بالطلب على الطاقة في البلدان العربية، فإنه يتباين وفقا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل منها، كما يتباين الطلب على الطاقة وفقا لمصادرها، وفقا لمدى توفر الاحتياجات الهيدروكربونية، ودرجة استغلالها، وتبعاً للظروف الطبيعية والمناخية.

من الجدول أدناه نجد أن السمة الغالبة لميزان الطاقة في الدول العربية، بوجه عام، هي سيطرة المصادر البترولية (النفط والغاز الطبيعي) ويمثل النفط المصدر الأساسي الأول الذي تعتمد عليه الدول العربية لتغطية حاجاتها من الطاقة حيث لبي 53,73% من إجمالي طلبها على الطاقة عام 2010. ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الثاني حيث بلغت حصته 43,72 % من إجمالي الطلب، و يليه الطلب على الطاقة في البلاد العربية من مصادر الطاقة الأخرى، وهي الطاقة الكهرومائية 1,41% وأخيرا الفحم بنسبة 1,14% .

الجدول رقم (01):

إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2010

ألف برميل مكافئ نفط/يوم

النفط	الغاز	الطاقة الكهرومائية	الفحم	الإجمالي
5400	4455	136	25	10015
53.9%	44,48%	1,36%	0,25%	100%

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لعام 2010، الصادر عن الأوبك، تم إعداد النسب من قبل الباحث.

(*) تعبر مرونة الطلب الداخلية عن مدى استجابة الطلب على سلعة ما للتغيرات في الدخل.

ونلاحظ من الجدول أدناه استمرار التباطؤ في معدلات استهلاك الطاقة في الدول العربية حيث إن إجمالي استهلاك الطاقة قد ازداد بمعدل 4,24% في عام 2010 بالمقارنة مع 5,24% في عام 2008 و 6.43% في عام 2007، و 9,25% في عام 2006.

من الجدول أعلاه، نجد أن النفط لا يزال المصدر الرئيسي الأول لاستهلاك الطاقة في الدول العربية رغم المعدلات المتزايدة لاستهلاك الغاز الطبيعي، ويغطي النفط أكثر من نصف احتياجات الدول العربية للطاقة، حيث بلغت حصته 53,92% عام 2010 مقابل 44,48% للغاز الطبيعي، و 1,4% للطاقة الكهرومائية، و 0,2% للفحم.

الجدول رقم(02):

إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2005-2010

ألف برميل مكافئ نفط/يوم

نسبة الزيادة	الإجمالي	الفحم	الطاقة الكهرومائية	الغاز	النفط	
	7542,00	93,90	132,10	3206,30	4109,70	2005
9,25 %	8240,00	102,70	135,50	3557,00	4444,80	2006
6,43 %	8770,20	109,40	135,50	3831,00	4694,30	2007
5,24 %	9230,10	109,70	135,50	4017,00	4967,90	2008
4,09 %	9607,40	109,70	135,50	4200,00	5162,20	2009
,4 24 %	10015,00	25,00	136,00	4455,00	5400,00	2010

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لعام 2010، الصادر عن الأوبك، تم إعداد النسب من قبل الباحث.

يعود التغير في استهلاك الطاقة في الدول العربية إلى ثلاثة متغيرات رئيسية، وهي الناتج الإجمالي المحلي وعدد السكان وأسعار الطاقة السائدة في الأسواق المحلية.

- الناتج المحلي الإجمالي: من المعروف أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر بصورة

لاحقة على استهلاك الطاقة في السنوات التالية، وقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بحوالي 1472 مليار دولار في عام 2010، محققا بذلك معدل نمو بحوالي 14% بالمقارنة مع معدل نمو 18,56% في عام 2009، وقد ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تواصل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة عائدات صادرات النفط خلال العام.

- السكان: لقد تباطأ المتوسط العام لزيادة عدد السكان في الدول العربية من 2,2% في عام

2007 إلى 2,1% عامي 2008 و 2009 ثم إلى 2% في عام 2010، ويمثل هذا التباطؤ أحد العوامل المفسرة لعدم تزايد استهلاك الطاقة في الدول العربية في السنوات الأربع الماضية بالوتيرة نفسها التي كانت سائدة في الماضي.

- الأسعار: لقد لجأت العديد من الدول العربية في السنوات الماضية إلى رفع أسعار المنتجات

النفطية. ويوجد دافعان وراء رفع الأسعار، ويتمثل الدافع الأول بسعيها نحو تحقيق التقارب بين أسعار الطاقة في السوق المحلية من ناحية، وبين أسعار الطاقة في السوق العالمية من ناحية ثانية. ويتمثل الدافع الثاني بالرغبة في رفع كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية.

أما التوزيع النسبي للطلب النهائي على الطاقة وفق المصدر والقطاعات في الدول العربية عام 2009 فيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03):

نسبة توزيع الاستهلاك النهائي على الطاقة في الدول العربية وفق المصدر والقطاعات عام 2009

نسبة مئوية

مصدر الطاقة	القطاع الصناعي	قطاع المواصلات	القطاعات الأخرى	الإجمالي
النفط	20,35	33,44	9,47	63,25
الغاز الطبيعي	18,54	0,0	2,29	20,84
الكهرباء	3,05	0,03	12,41	15,49

0,41	0,0	0,0	0,41	الفحم
100	24,17	33,47	42,36	إجمالي الطاقة

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير الأمين العام السنوي الخامس و الثلاثون لعام 2010 الصادر عن الأوبك.

من الجدول أعلاه نجد أن القطاع الصناعي هو المستهلك الأول للطاقة، حيث بلغت نسبة استهلاكه للطاقة 42,36 % من إجمالي استهلاك الطاقة موزعة كالتالي: النفط بنسبة 20,35 % ومن ثم الغاز الطبيعي بنسبة 18,54 %، ثم يأتي قطاع المواصلات في المرتبة الثانية إذ يستهلك 33,47 % من إجمالي استهلاك الطاقة، ويشكل استهلاكه للنفط 33,44 % من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، ويعتبر القطاع المنزلي و القطاع التجاري والقطاع الزراعي المستهلك الرئيسي للطاقة الكهربائية في الدول العربية، إذ يستهلك من الكهرباء ما نسبته 12,41 %، وبلغت حصة هذه القطاعات مجتمعة 24,17 % من الاستهلاك النهائي للطاقة⁽¹⁾.

وتتفاوت الدول العربية من ناحية التوزيع النسبي لمصادر الطاقة التي تسد احتياجات هذه القطاعات من الطاقة في عام 2007، حيث تتزايد الأهمية النسبية لاستهلاك الكهرباء في الأقطار الأعضاء في الأوبك لتصل إلى 55 % مقابل 26 % في بقية الدول العربية غير الأعضاء لتصل 74 % مقابل 36 % في الدول الأعضاء⁽²⁾.

أ- استهلاك الدول العربية من المشتقات النفطية:

1- تزايد إجمالي استهلاك المشتقات النفطية في الأقطار الأعضاء بمعدل 6 % سنوياً خلال الفترة 2005-2010، حيث بلغ 4,5 مليون برميل مكافئ النفط في اليوم في عام 2010 مقابل 3,6 مليون برميل مكافئ النفط في اليوم في عام 2005، وهذا يدل على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

2- تركزت الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2010 بصورة رئيسية في أربعة أقطار، وهي السعودية و ليبيا والعراق ومصر، حيث بلغ حجم الزيادة في السعودية 60 ألف برميل مكافئ

(1) - تقرير الأمين العام السنوي 2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوبك)، ص 66.

(2) □ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، الفصل الخامس، جدول رقم 2.

النفط في اليوم و 22,3 ألف برميل مكافئ النفط في اليوم في ليبيا و 20 ألف برميل مكافئ النفط في اليوم في كل من العراق ومصر، وتراوح حجم الزيادة في بقية الأقطار الأعضاء مابين 2,5 ألف برميل مكافئ النفط في اليوم في البحرين و 19 ألف برميل مكافئ النفط في اليوم في الكويت.

3- بوجه عام ازدادت في السنوات من 2004 إلى 2008 من 3291,47 ألف برميل/يوم إلى 4379,76 ألف برميل/يوم، أي بمقدار 1088,28 ألف برميل/يوم وبمعدل 181,38 ألف برميل/يوم في السنة.

4- تركزت الزيادات في الدول الأعضاء في الأوبك التي يشكل استهلاكها 85,18% عام 2008 من إجمالي استهلاك الدول العربية، وتأتي السعودية في مقدمة الدول العربية من حيث الكميات المستهلكة، إذ بلغ استهلاكها عام 2008 1372,62 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 31,34% من إجمالي استهلاك الدول العربية من المشتقات النفطية، في حين ينخفض استهلاك الدول العربية خارج أوبك، وخاصة في الدول العربية في إفريقيا (جيبوتي - الصومال - موريتانيا)، ومن الجدول السابق نجد أن إجمالي استهلاك الدول العربية عام 2008 يساوي 4123,96 ألف برميل/يوم، فإن هذا يعني أن استهلاك الدول العربية من المشتقات النفطية يشكل نسبة حوالي 12% فقط من الاستهلاك العالمي للنفط في العالم مفسه.

ب- استهلاك الدول العربية من الغاز الطبيعي:

إن استهلاك الدول العربية من الغاز الطبيعي أخذ بالتزايد وفقا لتزايد الحاجة وللشعور بأهمية الغاز كمولد للطاقة، وقد بلغ استهلاك إجمالي البلاد العربية عام 2004 (2959,6) ألف برميل مكافئ نفط يوميا) فارتفع إلى 3902,0 ألف برميل مكافئ نفط يوميا، وهذا التزايد يتناسب مع التقدم الحاصل في النشاط الاقتصادي.

رابعا - حركة أسعار النفط:

خضعت سياسات وأسعار النفط العربي قبل عام 1973، أي قبل استعادة السيادة على القرار النفطي من قبل البلاد العربية (وبلدان الأوبك بوجه عام) لمصالح الشركات الأجنبية المدعومة من حكوماتها (الدول الصناعية المتقدمة)، التي كانت تسيطر على كقدرات النفط وتوجه سياسات الاستكشاف والإنتاج والأسعار.

وبعد إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) كتنظيم جماعي للدفاع عن مصالحها في مواجهة (كارتل) الشركات العالمية، استطاعت هذه المنظمة تثبيت أسعار النفط من حيث قيمتها

النقدية أو الاسمية في عقد التسعينات من القرن الماضي؛ إلا أنها لم تفلح في وقف تدهور الأسعار من حيث قيمتها الحقيقية، وعلى سبيل المثال، فإن السعر المعلن للنفط العربي الخفيف كان 2,18 دولارا للبرميل عام 1947، ثم أخذ بالإنخفاض إلى أن بلغ 1,8 دولارا عام 1960، حيث بقي ثابتا إلى أن ارتفع في 1971 إلى 2,18 دولارا؛ أما القيمة الحقيقية لسعر النفط فقد تدهورت بدرجة أكبر من تدهور السعر الاسمي للنفط (نتيجة التضخم) ... حيث وصلت إلى 0,69 دولارا... وكانت حصة الدول المنتجة لا تتجاوز 30 سنتا مقدرة بدولارات عام 1947..⁽¹⁾

وخلال فترة من الانتعاش الاقتصادي، وبعد حرب أكتوبر 1973 واستعادة الدول النفطية سيادتها على هذه الثروة الطبيعية ارتفعت أسعار النفط، حيث ساد نوع من التوافق عام 1987 على تحديد السعر بـ 18 دولارا للبرميل، ثم بدأت الأسعار بالتذبذب وفقا لحركات الطلب ودرجة النمو الاقتصادي العالمي، وتعرض العالم لأزمات وهزات اقتصادية وسياسية. ومن الواضح أن الأسعار، وإن بدأت بالارتفاع، إلا أنها أخذت بالتآكل بسبب التغير في أسعار الصرف و التضخم، والأسعار الاسمية التي وصلت عام 2005 إلى حوالي 50 دولارا للبرميل، لم تكن تعادل باعتبار 1973 سنة الأساس سوى 10,5 دولارا للبرميل الواحد، بعد تصحيح السعر باستخدام سعر الصرف والتضخم معا.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعات متوالية في أسعار النفط على نحو غير مسبوق، ففي النصف الثاني من عام 2010، تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة لأوبيك حاجز الـ 90 دولارا للبرميل، كما تجاوز سعر نفط برنت حاجز 95 دولارا للبرميل متزامنا مع وصول سعر الخام الأمريكي إلى حوالي 100 دولارا للبرميل خلال النصف الثاني من شهر تشرين ثاني 2010⁽²⁾. وتتوقع العديد من الدراسات أن الأسعار ستستمر في الزيادة المطردة مع مرور الوقت، ليس بسبب معدلات التضخم، ولكن بسبب الهلع الذي سيصيب الأسواق مع توقعات قرب نضوب النفط، حيث سيتراوح السعر المتوسط من 90 إلى 150 دولارا للبرميل في الفترة بين 2010 و

(1) عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، القاهرة، 2007، ص: 229.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، الفصل الخامس، ص: 150،

2050. ويتوقع خبراء أوبيك ارتفاع الأسعار في المستقبل القريب إلى معدلات قد تبدو غير مقبولة في الوقت الراهن⁽¹⁾.

وخلال عام 2010 ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبيك 36,2 % حيث بلغ 94,1 دولار للبرميل مقارنة بـ 69,1 دولار للبرميل عام 2009 أي بزيادة 25 دولار للبرميل⁽²⁾.

علما أن سعر سلة خامات أوبيك خلال الربع الأول من عام 2011 بلغ 42,9 دولار أمريكي للبرميل مقارنة بـ 92,7 دولار أمريكي للبرميل عن الربع المماثل من عام 2010⁽³⁾. وقد شهد عام 2010 أكبر صورة لتقلبات أسعار النفط تصاعدت أسعار النفط حتى قاربت 150 دولار للبرميل في شهر تموز، لكنها سرعان ما بدأت تنهار في انحدار حاد وانخفض إلى ما دون 40 دولار للبرميل في نهاية النصف الثاني خلال نفس العام، خاصة في ديسمبر؛ حيث ألقت الدول الصناعية وخاصة الأوساط السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة المسؤولية على الأوبيك وطالبت دولها بزيادة الإنتاج.

وقد ركزت وكالة الطاقة الدولية وممثلو الدول المستوردة الرئيسية للنفط والشركات النفطية الكبرى التي تنتمي إلى تلك البلدان، على أن سبب ارتفاع الأسعار يكمن في نقص المعروض النفطي، وأنه لا يوجد دليل على أن المضاربات في سوق النفط هي السبب الرئيسي وراء تضاعف أسعار النفط خلال الاثني عشر شهرا الماضية؛ وأشارت الوكالة إلى أن النمو القوي للاقتصادات الصناعية وبالذات الهند والصين قد أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في الطلب لم تتمكن الدول المنتجة والمصدرة من مواجعتها.

لكن منظمة أوبيك والدول المنضمة إليها، تنفي مسؤوليتها عن ارتفاع الأسعار ولا تعيد ذلك إلى نقص العرض وإنما إلى المضاربات على الأسعار الآجلة للنفط، وإلى جشع الشركات العالمية.

(1)- Shihab Eldin,Adnan (march 2009),"Forecasting Future Oil Price Is Extremely Difficult",www,OPEC.org

(2) □ نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 35، العدد 1، كانون ثاني 2009، ص:30.

(3) □ نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 35، العدد 1، كانون ثاني 2009، ص:33.

بشكل عام يمكن أن نعيد أسباب تصاعد الأسعار إلى العديد من العوامل، أهمها:

1- الخلل الفني الموجود في أسواق النفط المتعلق بوفرة الخام وقلة المعروض من المنتجات النفطية وذلك يعود إلى الاختناقات في طاقات التكرير العالمية وتقصير الدول المستوردة للنفط في زيادة طاقة التكرير المحلية والعالمية، سواء بسبب الضغوط من جماعات حماية البيئة والتحديات التي تعاني منها صناعة التكرير لزيادة إنتاج وقود النقل كالغاز و الديزل بالكميات و المواصفات المطلوبة على ضوء التشديد في الإجراءات البيئية، أو بسبب الخطأ في حسابات تطور الطلب على منتجات النفط التي فاقت التوقعات في الدول المستوردة الرئيسية للنفط في العال؛ الأمر الذي خلق حالة متزايدة من عدم المواءمة بين طاقات التكرير وطبيعة حصيلتها من جهة ومزيج المنتجات التي يطلبها المستهلك من جهة أخرى، كما زاد من حدة هذه الحالة هو أن تزايد الطلب على وقود النقل قابله استمرار انخفاض قابله الطلب على المنتجات الثقيلة وبشكل خاص زيت الوقود، والمستوى المنخفض من الطاقات الإنتاجية الفائضة من الطاقات الإنتاجية الفائضة من النفط في العالم، وخاصة النفط الخفيف، هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهتها مصافي التكرير، بالأخص في الولايات المتحدة، بسبب المشكلات المفاجئة في بعض الأحيان.

2- المشكلات والتوترات التي تعاني منها بعض الدول المنتجة الرئيسية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، ومن أبرزها الأزمة النووية الإيرانية، والتوترات على الحدود العراقية التركية بعد نشوب أزمة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني... إضافة إلى الوضع الأمني المتردي في العراق.

3- المضاربات وزيادة تدفق الاستثمارات إلى أسواق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذا لاستقبال استثمارات متزايدة من صناديق التقاعد وبعض المؤسسات المالية العالمية...

4- الاضطرابات والمشكلات السياسية وضعف الدولار واستمرار انخفاضه تجاه العملات الرئيسية الأخرى.

5- ساهم التوسع الكبير في إنتاج الطاقة الحيوية من المحاصيل الزراعية في زيادة الطلب على النفط وتحريرك الأسعار لأعلى؛ حيث إن إنتاج وحدة ونصف من هذه الطاقة الحيوية، يستلزم استخدام وحدة من الطاقة النفطية أساسا، كما أن وطأة أسعار النفط على المستهلكين في البلدان المستورة الرئيسية له، ترتبط بالضرائب الباهضة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية، وليس بالأسعار الأصلية للنفط الخام ومنتجاته .

6- ومن العوامل الرئيسية التي كانت وراء ارتفاع الأسعار ووصولها إلى مستويات قياسية خلال عام 2010، المستويات المنخفضة للمخزون التجاري العالمي الذي انخفض بنسبة وصلت إلى

حوالي 53% في نهاية الربع الرابع من عام 2009، حيث بلغ إجمالي المخزون التجاري لدى الدول الصناعية 2617 مليون برميل خلال الفترة بانخفاض 59 مليون برميل أو حوالي 2,2% مقارنة بمستوى المخزون في الفترة المماثلة من عام 2008.

يذكر أن المخزون التجاري العالمي قد بلغ 4897 مليون برميل خلال الربع الأول 2010، بانخفاض قدره 0,2% مقارنة بالفترة المماثلة للعام السابق، بعدها ارتفع المخزون التجاري ليصل إلى 4964 مليون برميل خلال الربع الثاني وإلى 4986 مليون برميل خلال الربع الثالث.

لكن في الواقع، فإن ما يحدد سعر النفط هو التفاعل بين الاقتصاد والسياسة والتجارة، ويجب أن يكون سعر النفط ليس عادلا فحسب بل "سعر كاف" الذي يضمن دخل مستقر وثابت للمنتجين، ويحافظ على القيمة الشرائية لبرميل النفط، لكنه في الوقت ذاته سعر اقتصادي للمستهلكين، كما أنه يضمن عائدا جيدا على الاستثمار في مجال البترول ويشجع على الاستثمار وإعادة الاستثمار في صناعة النفط⁽¹⁾.

خامسا - الصادرات العربية من النفط والغاز:

وفقا للتقرير العربي الموحد إن الإجمالي العالمي للصادرات النفطية بلغ عام 2010 نحو 52,6 مليون برميل / يوم، وأن الصادرات العربية النفطية شكلت حوالي 36% من إجمالي الصادرات العالمية، إذ بلغت نحو 17,8 مليون برميل / يوم، بانخفاض مقداره 928 ألف برميل / يوم عن عام 2009، ويعزى هذا الانخفاض في صادرات الدول العربية عام 2010 بنسبة 3,2% عن عام 2009، وإلى ارتفاع استهلاكها من النفط بنسبة 3,8% خلال العامين المذكورين⁽¹⁾.

وقد استحوذت ست دول عربية هي: الإمارات والجزائر والسعودية والعراق والكويت وليبيا على نحو 87% من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية عام 2010 والسعودية لوحدها استأثرت

(1) - سليمان الرمزي، تقلبات أسعار النفط وما تعنيه للمنتجين والمستهلكين، مؤتمر إثراء المستقبل، قطر، 2010.

(1) □ نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 35، العدد 1، كانون ثاني 2009، ص: 30.

بحوالي 40% من إجمالي الصادرات العربية، تليها الإمارات والكويت بحصة 12,3% على التوالي ثم ليبيا بحصة 7,9% والجزائر بحصة 6,1%.

أما إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسال) قد ارتفعت بنسبة 3,7% في عام 2009، لتبلغ 748,4 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 721,54 مليار متر مكعب عام 2008⁽²⁾.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدر من الدول العربية إلى الأسواق العالمية (غاز طبيعي أو بواسطة خطوط الأنابيب ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2009، لتصل إلى 138 مليار متر مكعب مقابل 123 مليار متر مكعب عام 2008، أي بزيادة نسبتها 12,2% وحافظت الجزائر على المرتبة الأولى بين الدول العربية، حيث بلغت صادراتها 61,6 مليار متر مكعب أي بنسبة 44,6% من إجمالي الصادرات العربية عام 2009؛ تلتها قطر في المرتبة الثانية حيث بلغت صادراتها 31,1 مليار متر مكعب بحصة بلغت 22,5% من إجمالي الصادرات العربية، ثم مصر بحصة 12,2%، فعمان بـ 9,4% وليبيا بـ 6,1% وأخيراً الإمارات بـ 5,1%.

وقد أولت الدول العربية المنتجة للغاز أهمية واهتمام لإنتاج الغاز وتصديره، بعد تزايد الطلب العالمي عليه باعتباره مصدراً للوقود النظيف الحالي من الملوثات البيئية.

سادساً - الصناعات الهيدروكربونية.

تبرز أهمية النفط، كما سبق أن ذكرنا، ليس فقط من زاوية كونه مصدراً رئيساً للطاقة والوقود وإنما أيضاً من زاوية استخدامه لإنتاج المركبات الكيميائية العديدة؛ وبما أن النفط الخام لا يستخدم مباشرة لإنتاج الطاقة، وإنما يحتاج الأمر إلى تكريره واستخراج المشتقات النفطية المختلفة منه، لذا فإن الحديث عن الصناعات الهيدروكربونية ينقسم إلى قسمين: صناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات.

أ - صناعة التكرير:

تقوم معامل أو مصافي النفط باستخلاص المنتجات النفطية من النفط الخام، وتوفيرها المستهلك بالمواد التي تتوافق مع احتياجاته، وأصبح من المهم في السنوات الأخيرة مراعاة الشروط البيئية

(2) المرجع السابق، ص: 33.

التي أصبحت أكثر صرامة في معظم الدول، كما أن متطلبات الصناعة أصبحت أكثر تعقيدا وتنوعا بعد التطور الحاصل في صناعة البتروكيماويات.

ومصافي التكرير في العالم أصبحت تخضع لعمليات تطوير مستمرة من أجل التوصل إلى منتجات بمواصفات تتطلبها شروط البيئة واحتياجات الصناعة ومتطلبات الاستهلاك، وكانت الدول الصناعية المتقدمة تمتلك أكبر الطاقات التكريرية في العالم، كما عملت هذه الدول على تشجيع الشركات العالمية للنفط على إقامة معامل التكرير على أراضيها، قريبا من سوق الاستهلاك، وعلى أن تبقى الدول النفطية مصدرة للنفط الخام، هذا فضلا عن أن إقامة مصافي التكرير في الدول الصناعية من شأنه أن ينشط الحياة الاقتصادية ويخلق فرصا جديدة للعمل.

أما الدول العربية المصدرة للنفط فقد ظلت تطالب بنصيبها من المصافي بما يتناسب مع نصيبها كمنتج ومصدر للنفط الذي يبلغ 45% من استهلاك العالم، غير أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط وشركاتها لم تستجب لهذه المطالب.⁽¹⁾

وهكذا ظلت الدول العربية محرومة من ثمار التصنيع اللصيق بالمادة الخام التي يعتمد عليها اقتصادها القومي؛ حيث لا تتجاوز طاقة المصافي العربية 8% من طاقة التكرير العالمية مع أن إنتاجها عام 2000 بلغ 82% من الإنتاج العالمي، كما بلغت صادراتها النفطية نحو 34% من صافي الواردات النفطية العالمية، بل أن أغلب المنتجات النفطية المتكررة في المنطقة العربية يستخدم لتلبية الاحتياجات المحلية، ولا يزيد ما أقيم بهدف التصدير على نحو 3% من طاقة التكرير العالمية.⁽²⁾

هذا وقد اتجهت بعض الدول النفطية إلى الاستثمار في مصافي التكرير خارج أراضيها بالإعتماد مع ما لديها من أرصدة أجنبية وذلك مثل الكويت والسعودية.^(*)

كما اتجهت الدول الصناعية المتقدمة، في الآونة الأخيرة، ومع تصاعد أهمية حماية البيئة إلى تشجيع الدول العربية على إنشاء مصاف حديثة وإنتاج مقطرات ذات مواصفات تفي بمعايير

(1) — عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، القاهرة، 2007، ص: 257.

(2) □ عبد الله حسين، المرجع السابق، ص: 259.

(*) — تقوم مؤسسة البترول الكويتية ببحث فرص بناء مجمع للتكرير البتروكيماويات في الهند، كما أعدت مؤسسة البترول دراسة جدوى لإنشاء مجمع البتروكيماويات في الصين، أما السعودية وقعت الشركتان (سابك وأرامكو) في جويلية 2008 على اتفاقية تعاون تتيح لشركة سابك تسويق منتجات أرامكو من شركتها المشتركة مع شركة سينوبك في إقليم فوجيان.

المحافظة على البيئة في الأسواق الأوروبية والأمريكية خاصة بعد ارتفاع إقامة المصافي وانخفاض أرباحها.

وتبلغ الطاقة الإجمالية العالمية للتكرير عام 2009 (85,170 مليون برميل/يوم)، بينما تبلغ طاقة مجموع الدول العربية بالعام نفسه 7,269 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 8,5 % من مصاف عددها الإجمالي 65 مصفاة منتشرة في أنحاء الدول العربية.⁽³⁾ وهناك العديد من المشروعات العربية لإقامة مصاف جديدة في كل من تونس والسعودية ومصر والسودان وعمان واليمن والإمارات والجزائر والعراق وسورية.

ب- الصناعة البتروكيماوية:

تعتبر صناعة البتروكيماويات امتدادا طبيعيا لصناعة تكرير النفط الخام، وإن امتازت عليها بقوة الجذب الأمامية والخلفية، حيث تشابك مع مختلف القطاعات وفي مقدمتها الزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات، كما تتميز هذه الصناعة بالتنوع الكبير في منتجاتها والقدرة على الحلول محل المنتجات الطبيعية فأصبحت تنافسها وتتفوق عليها في العديد من الحالات. الصناعية، وتتفوق هذه الصناعة على صناعة التكرير من حيث حجم القيمة المضافة، فصناعة التكرير لا تضيف أكثر من 3 دولارات على البرميل، بينما ترتفع القيمة المضافة في صناعة البتروكيماويات في مرحلة المنتجات الأساسية (كالإيثيلين والبروبيلين) إلى 36 دولارا في البرميل، كما ترتفع في المنتجات الوسيطة إلى 132 دولارا، وإلى أكثر من 2600 دولار إذا حول برميل النفط إلى منتجات مصنعة للاستهلاك المباشر⁽¹⁾.

وقد بدأت صناعة البتروكيماويات في الولايات المتحدة خلال العشرينات من القرن الماضي، إلا أن ازدهارها لم يتحقق إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد التوسع في إنتاج النفط في الدول العربية وبلدان الشرق الأوسط الأخرى، وتصديره إلى أسواق الدول الصناعية بأسعار رخيصة مما ساعد على تحقيق الازدهار والنمو والتقدم في مختلف الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الصناعة البتروكيماوية.

وقد تأخر إقامة صناعة بتروكيماوية في البلاد العربية، وسيطرة الدول العربية النفطية على ثروتها النفطية، وبعد ارتفاع رقة السوق العربية، وسيطرة الدول العربية النفطية على ثروتها النفطية، وبعد

(3) - عبد الله حسين، المرجع السابق، ص: 219.

(1) - عبد الله حسين، أزمة النفط الحالية... تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 164، أبريل 2006، ص: 39.

ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينات من القرن الماضي وتوفر التمويل اللازم، اتجهت بعض الدول العربية إلى إقامة بعض المشروعات البتروكيمياوية واتسمت هذه المشروعات بضآلة الحجم في الدول التي أقامتها بهدف تأمين الاحتياجات المحلية، كما هو الحال في مصر وسورية والعراق والجزائر، بينما كانت المشروعات أكبر حجماً في الدول التي استهدفت التصدير كما هو الحال في السعودية والكويت وقطر وليبيا.

هذا وقد ارتفعت طاقات إنتاج الإيثيلين في العالم خلال الفترة 2004 - 2005 من حوالي 113 إلى حوالي 117 مليون طن؛ أسهمت منطقة الشرق الأوسط التي تضم البلاد العربية بحوالي 25 % من هذه الزيادة، وتتركز أهم المشروعات العربية في السعودية والإمارات. وقد تم إحداث اتحاد خليجي لمصنعي البتروكيمياويات ومقره الرئيسي في دبي، من أجل التنسيق فيما بين الشركات المنتجة حيث بلغ عدد أعضاء الاتحاد 59 عضواً، وتتوقع مصادر الاتحاد أن يتجاوز حجم صادرات الخليج من البتروكيمياويات حوالي 50 مليون طن عام 2008.

ج- صناعة الغاز:

يقصد بها العمليات اللاحقة لاستخراج الغاز الطبيعي، سواء كان حراً أو مصاحباً، بغرض استخلاص المكثفات والماء والغازات الحمضية منه، وضغط الغاز ونقله عبر الأنابيب، وكذلك عمليات إسالة الغاز لنقله بواسطة السفن، أو لنقله وتحويله إلى سائل ومشتقات نفطية صديقة للبيئة، ذات قيمة مضافة عالية مثل النافثا والديزل وغاز البترول المسال. وقد شهد عام 2006 بعض التطورات الهامة في صناعة الغاز، فقد تم تدشين المرحلة الثانية من مشروع الغاز الطبيعي في الأردن، وابتد هذا الخط من العقبة إلى مدينة الرحاب، إذ بدأت تجارب ضخ الغاز المصري وتشغيل الخط، كذلك يجري تنفيذ وصلة طولها 30 كم تربط مدينة الرحاب بالحدود السورية، وتقوم سورية بتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع خط الغاز العربي بدءاً من الحدود الأردنية حتى مدينة حمص.

وفي الإمارات التي تستورد الغاز القطر من خلال مشروع دولفين؛ منحت شركة أبو ظبي لصناعة الغاز (جاسكو) ثلاثة عقود أحدهما لشركة أمريكية /إنجليزية للإشراف على أعمال تنفيذ توسعة (لجمع حبشان للغاز) والعقدين الآخرين لمجموعة من الشركات الوطنية والأجنبية لمد خط الأنابيب وتركيب المنشآت ذات العلاقة بتنفيذ مشروع الغاز المصاحب البحري، وفي الجزائر اتفقت (شركة سونطراك) و (إيني) على تسريع تنفيذ توسعة خط (ترانس ميد) الذي يربط الجزائر وإيطاليا مروراً بالأراضي التونسية، ويهدف الاتفاق إلى إنجاز التوسعة قبل موعدها، كذلك وقعت

سونطراك اتفاقية لبيع حوالي مليار متر مكعب سنويا من الغاز لاسبانيا، من خلال خط أنابيب (ميد غاز).

وتهدف قطر أن تكون رائدة ف مجال تصدير الغاز الطبيعي المسيل بحلول عام 2010؛ وعلى هذا فقد تم افتتاح مصنع (أوريكس) لإسالة الغاز وتدشين مشروع (اللؤلؤة) لتحويل الغاز إلى سائل، وتوقيع عقود لتنفيذ خط الإنتاج السادس والسابع بمجمع قطر غاز للتسييل في منطقة راس لافان وشكلت في مصر شركة مصرية /تركية، تهدف إلى تنفيذ امتداد خط الغاز العربي من مدينة حمص بسوريا إلى مدينة كيليس في تركيا.

كما تدرس الخيارات بشأن ربط شبكة الغاز العربي بالشبكة الأوروبية، قد يستلزم ذلك توسعة طاقة الأنابيب الحالية بالمقدرة بـ 10 مليار متر مكعب سنويا، زيادة الضغط في الشبكة المصرية التي تزوده بالغاز.

خلاصة:

لدى البلدان العربية إمكانيات تفضية هائلة لزيادة طاقتها الإنتاجية الحالية والمستقبلية وبالتالي القدرة على التأثير في الأسواق العالمية للنفط، نظرا لحجم الإحتياطيات الصخمة المتوافرة لديها، حيث تشكل ما يقارب 60 % من الإحتياطي العالمي؛ في حين أن نسبة مساهمة الدول العربية من الإنتاج العالمي للنفط الخام لا تتجاوز ثلث الإنتاج العالمي. للنفط العربي العديد من المزايا الاستراتيجية، الطبيعية (الجولوجية) والاقتصادية، ذلك من حيث ضخامة الإحتياطيات المؤكدة وضخامة الإنتاج، ضآلة كلفو الإنتاج وغزارة الآبار فضلا عن سهولة الإستخراج.

مراجع:

- برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، مطبعة بيسان ، بيروت، 2000،
- الحمود فهد مسعود، ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي ، بيروت ، 1990.
- شقير محمد لبيب، إتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1996.
- العطار جواد، تاريخ البترول في الشرق الأوسط، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

- عتيقة علي أحمد، الاعتماد المتبادل على جسر النفط - المخاطر والفرص، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- السيد علي عبد المنعم، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1996.
- عبد الله عبد الخالق، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، المستقبل العربي، العدد 181، مارس 1994.
- الدليل عبد العزيز، القضية النفطية بين البعد الاقتصادي والسياسي، ورقة مقدمة للندوة المشتركة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية المنعقدة في بيروت، 2000، وقد صدرت أعمالها في كتاب بعنوان: دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات العالمية.
- عبد الله حسين، أزمة النفط الحالية... تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 164، أبريل 2006.
- سليمان الرمزي، تقلبات أسعار النفط وما تعنيه للمنتجين والمستهلكين ، مؤتمر إثراء المستقبل، قطر، 2010.